

على تقدير ان يقدره غير واجب على الامكان فان ما هو ممكن على تقدير يمكن  
يكون ممكنا او مفسدا للامر واما المنقضى فانه اذا ثبت صفة لنوع بالفعل وليس  
الامر كركوب زيد فكل امر مثل الثابت لنوع الفرس المثل لنوع الحمير فيصدق  
كل امر فيصدق كل امر مركوب زيد بالامكان ولا يصدق في بعض ما هو  
مركوب زيد بالامر العام كل امر مركوب زيد بالفعل فهو من ذلك  
يصدق لا شيء مركوب زيد بالامر بضرورة مع عدم صدق لا شيء من الحمار  
مركوب زيد بالامر بضرورة بعض الحمار فغير وارد الان المراد بالفعل ليس قول  
الوجود في البيان بل ما يعبر الفرض للذهن الوجود الخارجي فلا يصدق ان كل ما هو  
مركوب زيد بالفعل فهو من ذلك لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة  
لان بعض ما يفرضه العقل انه مركوب زيد بالفعل فهو حمار وايضا لا بد  
ان يوجد في جميع الحمولات والموضوعات كما سبقت الاشارة اليه  
والفرضية ليست ضرورية الثبوت لمركوب زيد على حسي طبيعة ولذلك سبب  
الحادثية عند الفاعل اما ناس عدم اعتبار الفعالية والجهات كما ينبغي ان  
النقض لازم لا حمار ان يكون الحمار مستويا فانه يصدق قولنا لا شيء من الكا  
ياي بالامر ولا يصدق لا شيء من الامم بكان بالامر بضرورة لا يصدق قولنا بعض  
الامر

كانت

كانت بالامكان وكذلك فيصدق في هذه المادة كل امر ممكن بالامكان  
لان اصل عدم صدق بعض الكاتب الامم بالامكان العام لان قولنا  
لان ان تلك السالبة تصدق في رتبة فان سلب الامم على صفة  
عليه الكاتب وهو الانسان ليس بضروري بل شرط ان لا يكون انسانا  
ولا كلام فيه وعلى هذا يصدر في محسوسات ممكنة ممكنة في الخارج الصغير  
امكنت مع اي كبرى كانت في الشكل او في التلازم في الممكنات في دفعها  
هذا بطريق ما استوفى العكس ايضا الحزم في الكبرى الممكنة والضرورية  
ينما واما هو اوسط بالامكان لان الحزم فيها على كل ما في اوسطها  
من الافراد مما يمكن ان يكون اوسطا لفرضه العقل اوسط بالفعل  
يكون الاكبر ضروريا له او ممكنا والثقور في او اهل على تقدير يمكن  
ضروريا او ممكن في نفس الامر واذ نتج الممكنان ممكنة في الخارج الممكنة مع  
المطلقة لان لازم الخاضع قال الشيخ اذا كان ج ب بالامكان وكل ج بالامكان  
فان كان كل ج ب بالفعل كان ج ب بالفعل كان كل ج بالامكان لكن ج  
يمكن ان يكون فيمكن ان يكون امالا يكون واذ الامم ان يكون بالامكان  
مكان وليس يلزم من وقوع امكان الهمح فيلزم ان يكون ممكنا له ولو  
امتنع